



وحدة متابعة تنفيذ
رؤية عُمان 2040

تقرير رؤية عُمان 2040

2022-2023

نسخة المواطن

من النطق السامي

«سنحافظُ على مصالحنا الوطنية باعتبارها أهمُّ ثوابتِ المرحلةِ القادمةِ التي حددتُ مساراتها وأهدافها «رؤية عُمان 2040» سعياً إلى إحداثِ تحولاتٍ نوعيةٍ في كافةِ مجالاتِ الحياةِ، مجسدةً الإرادةَ الوطنيةَ الجامعة. إنَّ إنجاحَ هذهِ الرؤيةِ مسؤوليتنا جميعاً - أبناءَ هذا الوطنِ العزيزِ - دونَ استثناء، كلٌّ في موقعه، وفي حدودِ إمكانيتهِ ومسؤولياته.»

هيثم بن طارق
سلطان عُمان



قائمة المحتويات

كلمة معالي الدكتور
رئيس الوحدة

04

المحور الأول:
المنظومة الشاملة
لتحقيق رؤية عُمان 2040

07

المحور الثاني:
الأولويات الوطنية لرؤية
عُمان 2040

18

المحور الثالث:
البرامج الوطنية

52



معالي الدكتور خميس بن سيف بن حمود الجابري

رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040

وإننا في وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 كما في بقية الجهات الحكومية، نستذكر بفخر واعتزاز أن هذه الرؤية حظيت باهتمام سلطانيين عزيزين على قلوبنا جميعاً؛ فوجه المغفور له بإذن الله السلطان قابوس بن سعيد «طيب الله ثراه» بالشروع في تطويرها وبلورتها بمشاركة مجتمعية لتكون مستوعبة للواقع الاقتصادي والاجتماعي ومستشرفة للمستقبل بموضوعية، ويتم الاعتماد بها كدليل ومرجع أساسي لأعمال التخطيط خلال الفترة من 2021م وحتى 2040م؛ ويشاء القدر السعيد أن يقود بناء هذا المشروع الوطني مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق «حفظه الله ورعاه»، لتأتي الرؤية معبرةً عن المواطن العُماني مليئة لطموحاته لمستقبلٍ أكثر ازدهاراً ونماءً، مرتكزة في أولوياتها المختلفة على أربعة محاور: الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي، والبيئة المستدامة، مؤكداً جلالته «أيده الله» بأن تنفيذ هذه الرؤية هي مسؤوليتنا جميعاً أبناء هذا الوطن العزيز كل في مجاله وفي حدود إمكانياته ومسؤولياته.

تسير رؤية عُمان 2040 بوضوح في التوجهات وتصاعد في وتيرة الأعمال التنفيذية للخطط المنبثقة عنها، وقد أثبتت خلال ما مضى من عمرها أنها المرجع التخطيطي للتنمية الشاملة على المستوى الوطني، وأنها المظلة الأشمل للبرامج الوطنية التي تقودها الجهات الحكومية ذات العلاقة نحو تحول اقتصادي واجتماعي على طريق تحقيق الرؤية.

وقد جاء إنشاء وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 - بالمرسوم السلطاني رقم (2020/100) - كمطلب جوهري نحو تحقيق ما تصبو إليه رؤية عُمان 2040، وتنطلق أسس متابعتها من حقيقة أنها أوجدت لمتابعة تحقيق الرؤية وتقديم الدعم والمساندة للجهات الحكومية المختلفة المعنية بتنفيذها، وعلى الوحدة أن تعمل على تعزيز الشراكة الفاعلة بين هذه الجهات ومساعدتها في مواجهة التحديات التي تعترضها في تنفيذ مستهدفاتها. لذلك، تحرص الوحدة على التأكيد بصورة مستمرة على مجموعة من المبادئ: الشراكة (إنجاح الرؤية مسؤوليتنا جميعاً)، المسؤولية (الجهة المعنية بالتنفيذ هي المسؤولة عن ضمان تحقيق مستهدفات ومؤشرات الرؤية)، المرونة (وثيقة الرؤية أعدت لتكون قابلة للتحديث ومواكبة المستجدات العالمية والمحلية)، التكامل (الوحدة وُجدت لمساندة الجهات والتكامل معها لتحقيق الرؤية).

ومع دخول رؤية عُمان 2040 حيز التنفيذ في شهر يناير 2021م، عمدت الوحدة إلى تهيئة البنية التخطيطية السليمة للرؤية عبر معالجة الفجوات ذات الصلة بمؤشرات الرؤية والتأكد من اتساقها مع أهداف أولويات الرؤية، وفي الوقت ذاته التركيز على تحديد أدوار كل جهة حكومية في تنفيذ توجهات الرؤية عبر مشروع تصميم بطاقة مؤشرات الجهات بمستهدفات قابلة للقياس، والتأكد من ربط هذه المؤشرات بخطة تنفيذية سنوية للجهات المعنية ومشاريع ومبادرات تفصيلية، وفي مسار آخر، العمل على تهيئة الجهات الحكومية لآليات العمل بالمؤشرات ونقل المعرفة اللازمة لها في إعداد الخطط التنفيذية، فضلاً عن إنشاء مكاتب للرؤية وضمان إلمامها بالأدوار المطلوبة منها، والتي تشكل حلقة الوصل على المستوى الفني بينها وبين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040.

وإيماناً من الوحدة بأهمية وجود هذه المكونات والتي يعد كل واحد منها مشروعاً هاماً - بحد ذاته - فقد سعت للتركيز على تطويرها من خلال فرق عمل مخصصة وورش فنية بين الوحدة ومختلف الجهات ذات العلاقة، وذلك للوصول إلى منظومة متابعة شاملة ومتكاملة لتحقيق الرؤية تتكون من المسار التخطيطي المترابطة مكوناته بدءاً من مؤشرات الرؤية، وصولاً إلى الخطط التنفيذية التفصيلية للمبادرات والمشاريع، والمسار التنفيذي الذي يبدأ من مكاتب الرؤية، وصولاً إلى مجلس الوزراء / اللجان التابعة له، ومسارات المتابعة والتقارير، وتساند هذه المنظومة حزمة من البرامج التمكينية والإسنادية. وتعمل الوحدة على ضمان تحقيق التكامل مع مختلف الجهات المعنية في بناء هذه المنظومة لحين اكتمال كافة مكوناتها.

ولكون جاهزية المنظومة أعلاه تستغرق وقتاً حتى تكتمل بصورتها الشاملة، ونظراً لظروف المرحلة الاقتصادية والمالية والصحية والبيئية؛ كان لا بد من التركيز بصورة مباشرة على أولويات محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة (أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة

المالية، أولوية الاستثمار والقطاع الخاص والتعاون الدولي، أولوية سوق العمل والتشغيل، أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة، أولوية البيئة والموارد الطبيعية، وبما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية لخطة التنمية الخمسية العاشرة (2021م - 2025م)، وذلك من خلال تطوير مجموعة من البرامج الوطنية (البرنامج الوطني للتشغيل والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات والبرنامج الوطني للتنوع الاقتصادي والبرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي والبرنامج الوطني للحياد الصفري وبرنامج التحول الرقمي الحكومي) تعمل على الدفع بمؤشرات هذه الأولويات، ولا يزال العمل مستمراً في التركيز على تطوير مبادرات وبرامج تنفيذية تتطلبها المرحلة سواء في محور الاقتصاد والتنمية أو في المحاور الأخرى.

وانطلاقاً من أسس الشفافية والمشاركة المجتمعية التي تنتهجها الوحدة؛ يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا التقرير الذي يعكس الجهود التنفيذية والإنجازات المحققة التي نفخر بها جميعاً نحو تنفيذ رؤية عُمان 2040 خلال العام المنصرم (2022م) مع بعض التحديث للمستجدات في بداية العام الحالي وفق المسارات أنفة الذكر، واضعين نصب أعيننا بأن الطريق لا يزال أمامنا طويلاً للوصول إلى غايتنا المنشودة في هذه الرؤية، وأن التحديات التي تعترضنا لن تزيدنا إلا إصراراً وعزيمة لبذل جهود مضاعفة للتغلب عليها وتحقيق المزيد من الإنجازات بإذن الله.

أنتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر والامتنان ليس لمنتسبي وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 فقط الذين لم أرَ منهم سوى التفاني والإخلاص والإصرار على تحقيق المطلوب منهم والبحث الدؤوب عن الحلول الإبداعية للتغلب على ما يعترض طريقهم من تحديات، وإنما لجميع الجهات الحكومية التي تبدي قدراً عالياً من المسؤولية والإدراك لأهمية تنفيذ مستهدفاتها في الرؤية - كل في مجاله - وتفهمها كذلك وتقديرها لأدوار الوحدة كمتابع ومساند وداعم لها في هذا العمل الوطني الهام. وأقدم شكري العميق لشركائنا في رؤية عُمان 2040 من المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة والقطاع الخاص لما يقدموه من مساهمة فاعلة ودعم متواصل للجهود المبذولة في تحقيق الرؤية.

علينا جميعاً أن نفخر بهذه الرؤية التي رسمنا معالمها وأهدافها ومساراتها معاً، ونتابع الآن جهودها التنفيذية معاً، ماضين - بعون الله - بإصرار وعزيمة نحو تذليل كل الصعاب والتحديات التي تعترض طريقنا لنتمكن من إضافة المزيد من الإنجازات نحو نهضة متجددة يقودها بنهج حكيم مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم «حفظه الله وراعاه»؛ سائلين الله العلي القدير أن يحفظ هذا الوطن العزيز ويسخر له كل الإمكانيات والطاقات نحو التقدم والرفعة والازدهار، وأن يحفظ مولانا المعظم ويمده بالصحة والعافية والعمر المديد - إنه سميع مجيب الدعاء.

المحور الأول

المنظومة
الشاملة لتحقيق
رؤية عُمان 2040

إن تحقيق رؤية عُمان 2040 وتوجهاتها الاستراتيجية هي عملية تكاملية تشمل مختلف القطاعات في المنظومة الحكومية، وكل مؤسسة حسب طبيعة الأدوار الموكلة إليها.

المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040

حرصت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على وجود منظومة شاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040؛ تكون مكتملة الأركان ابتداء من التخطيط ثم التنفيذ ثم المتابعة، وذلك بهدف ضمان تحقيق أهداف الرؤية وأولوياتها.

المنظومة الشاملة لتحقيق رؤية عُمان 2040



مؤشرات الرؤية

حددت رؤية عُمان 2040 مجموعة من المؤشرات الدولية والوطنية ضمن كل أولوية من أولوياتها، وتُعنى هذه المؤشرات بقياس مستوى التقدم في تحقيق رؤية عُمان 2040، وتستهدف سلطنة عُمان تحقيق تصنيف معيّن أو قيمة معيّنة في هذه المؤشرات في فترات معيّنة خلال الأعوام المقبلة وصولاً إلى عام 2040.

وقد برزت خلال الفترة الماضية بعض التحديات المتعلقة بفاعلية هذه المؤشرات في قياس الأثر المنشود، خاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية التي تعتمد فيها سلطنة عُمان على المنظمات الدولية المعنية بإصدارها، وبناء على ذلك ولضمان تحقيق مستهدفات الرؤية والتحقق من مدى فاعلية مؤشراتنا في قياس وتقييم مسار تحقيق الرؤية؛ تمت مراجعة هذه المؤشرات وإعادة هندستها بما يخدم الهدف من وجودها كأدوات قياس للأهداف المنشودة في أولويات الرؤية.

وخلصت مراجعة مؤشرات الرؤية إلى التركيز على المؤشرات ذات الأثر الأعلى، وتقليص عدد المؤشرات من 68 مؤشراً إلى 39 مؤشراً من بينها 5 مؤشرات دولية و34 مؤشراً وطنياً، والعمل حالياً في مراحله الأخيرة لتحديد مستهدفات هذه المؤشرات لكل خمس سنوات: (2025، 2030، 2035، 2040).

أولاً: المؤشرات الدولية:

- نسبة التحسن في تصنيف سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية التنافسية.
- مؤشر (TIMSS) أو مؤشر (PISA).
- مؤشر تصنيف (QS) للجامعات.
- مؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة.
- مؤشر التطوير الاقتصادي.

ثانياً: المؤشرات الوطنية:

تم تصنيف المؤشرات الوطنية ضمن 3 أقسام على النحو التالي:

- **المؤشرات الاستطلاعية:** تضم 5 مؤشرات مترابطة لقياس رضا المجتمع.
- **المؤشرات الإحصائية:** تضم 25 مؤشراً إحصائياً مباشراً تركّز على قياس الأثر في الأولويات ذات العلاقة.
- **المؤشرات المركّبة:** تضم 4 مؤشرات مركّبة تجمع خصائص المؤشرات الاستطلاعية والمؤشرات الإحصائية معاً، وتستهدف تحقيق الشمولية في تغطية متطلبات الأولويات ذات العلاقة.

مؤشرات الجهات في الرؤية



مجموع مؤشرات
المعايرة الدولية



مجموع
المؤشرات
الفرعية



مجموع
المؤشرات
الرئيسية



عدد الجهات
الحكومية

مؤشرات الجهات في الرؤية

عملت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 على إيجاد إطار متكامل لتحديد مستهدفات الجهات في سبيل تنفيذ دورها في تحقيق الرؤية، وقد تم العمل بشكل متكامل وبالتعاون تامّ بين الوحدة والجهات الحكومية المعنية وعلى كافة المستويات لإعداد بطاقة مؤشرات الجهات وتحديد النسب المستهدفة لكل مؤشر خلال فترات زمنية محددة، وتشكّل هذه البطاقات القاعدة الأساسية التي تنطلق منها الجهات الحكومية عند إعدادها لخططها السنوية.

نموذج بطاقة مؤشرات الجهات

المؤشرات الفرعية

- نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة المستهلكة

مؤشرات المعايير الدولية

- مؤشر التطوير الاقتصادي

المؤشرات الرئيسية

- رفع نسبة النمو في حجم الاستثمارات الخاصة في المناطق الصناعية.
- رفع نسبة النمو في مساحات الأراضي مكتملة الخدمات.
- رفع نسبة الأشغال في المناطق الجاهزة.
- رفع نسبة المشاريع المدرجة في مناطق متخصصة في المناطق الصناعية.

الخطط السنوية للجهات

تم اعتماد نموذج موحد لإعداد الخطط السنوية لمؤسسات الجهاز الإداري للدولة، ويعول على بطاقة مؤشرات الجهات أن تكون لها المرجعية في وضع الخطط السنوية وتحديد التوجهات المستقبلية بما يخدم مستهدفات الرؤية.

وابتداء من الدورة التخطيطية لعام 2023 والتي بدأت في الربع الثالث من عام 2022، تم إدراج «مؤشرات الجهة» في الخطط السنوية للجهات الحكومية، والتي تم اعتماد 50 خطة منها قبل نهاية عام 2022، وهذا من شأنه ضمان اتساق العمليات التخطيطية بالشكل الذي يخدم التوجهات الاستراتيجية للرؤية.

الخطط التنفيذية التفصيلية للمبادرات والمشاريع

تمثل الخطط التنفيذية التفصيلية للمبادرات والمشاريع المستوى الأخير في النظام التخطيطي للرؤية، إذ أنها تركز بشكل عام على الجانب العملي وإدارة المشاريع المرتبطة بتحرك مؤشرات الجهات وضمان حوكمتها ومتابعتها وفق الإطار الزمني المعتمد في الخطة، وتلعب مكاتب الرؤية في الجهات الحكومية الدور الأكبر في ضمان تنفيذ هذه الخطط وإيجاد الحلول للتحديات المرتبطة بالتنفيذ والتصعيد إلى المستويات الأعلى متى ما تطلب الأمر ذلك.

النظام التنفيذي للرؤية

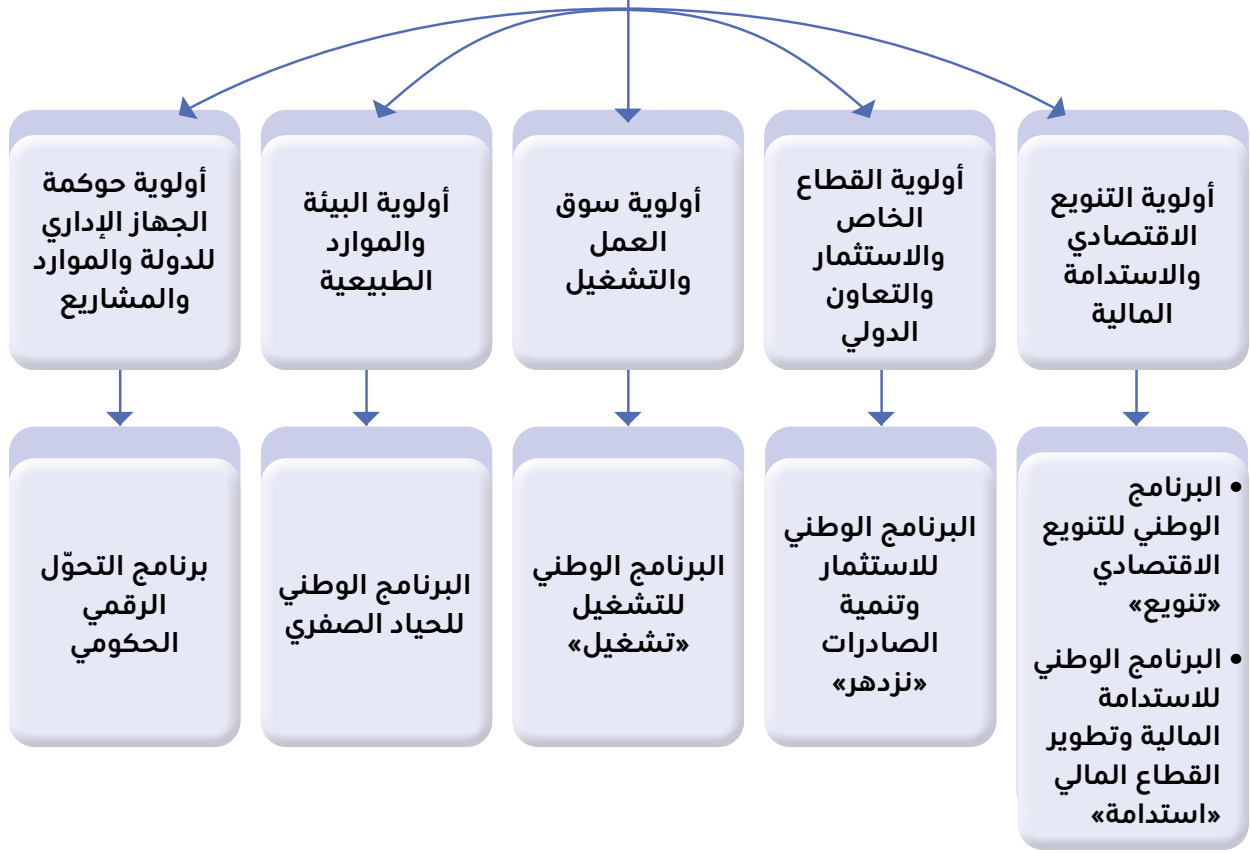
تم بناء النظام التنفيذي للرؤية على النحو التالي:

- **مكاتب الرؤية في الجهات الحكومية:** تتكون من فرق عمل مؤهلة تتبع رؤساء المؤسسات الحكومية، وتشكّل حلقة وصل بينها وبين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 ومنظومة الجهاز الإداري للدولة في كل ما يتعلق بضمان تحقيق مستهدفات الرؤية.
- **المكاتب التنفيذية للبرامج الوطنية:** وهي مكاتب إدارة البرامج، وتحمل المسؤولية الكاملة لإنجاز متطلبات البرنامج ومستهدفاته ضمن الوقت المتفق عليه، والتكلفة، والنطاق.
- **اللجان المنبثقة عن مجلس الوزراء:** تشمل اللجنة المالية والاقتصادية، واللجنة القانونية، واللجنة الثقافية والاجتماعية.

البرامج الوطنية

هي برامج مسرّعة ومكثفة تستهدف إيجاد حلول للتحديات المرهقة المرتبطة بألويات الرؤية وتحريك مؤشراتنا، وقد تم في عام 2022 إطلاق ثلاثة برامج وطنية جديدة هي: البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي (تنويع)، والبرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي (استدامة)، والبرنامج الوطني للحياد الصفري، ليصبح مجموع البرامج الوطنية الحالية ستة برامج.

البرامج الوطنية



أنظمة المتابعة والتقييم

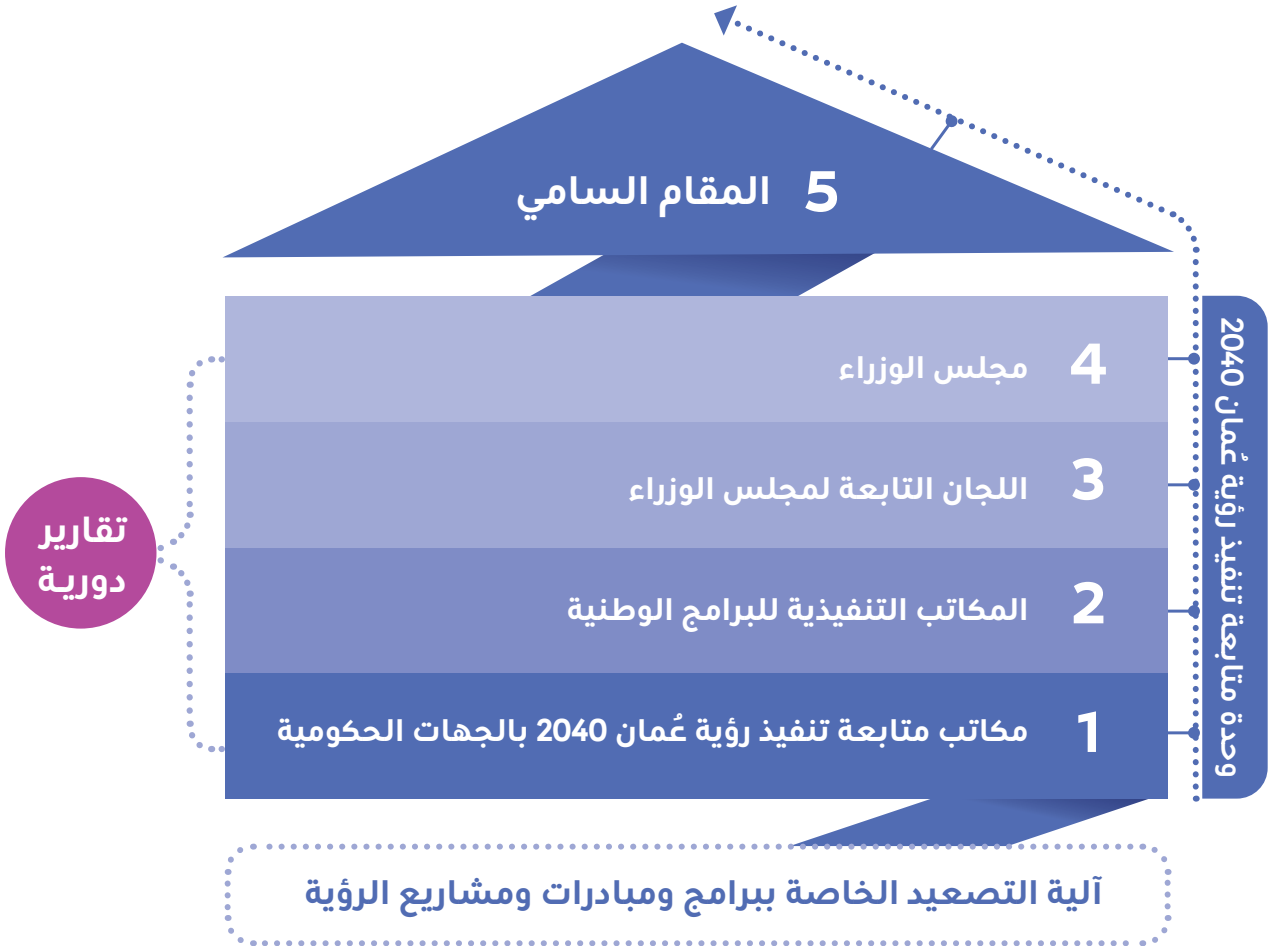
يعتمد نجاح تنفيذ رؤية عُمان 2040 على استخدام أدوات فعالة لإدارة ومراقبة الأداء وقياس مدى التقدم في تحقيق المستهدفات قصيرة وطويلة المدى، وقد قامت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 بوضع آلية واضحة لمتابعة مستوى التقدم في تحقيق أهداف وأولويات الرؤية تتضمن:

- **لوحة المؤشرات الوطنية:** تستهدف تقديم نظرة شاملة لمدى التقدم في الجهود المبذولة من قبل مختلف الجهات، والأثر المنشود في إطار مؤشرات رؤية عُمان 2040.
- **لوحة قياس برامج ومبادرات الرؤية:** تستهدف متابعة مبادرات ومشاريع البرامج الوطنية للرؤية، ومبادرات الرؤية لدى الجهات الحكومية.
- **التقارير:** يتم إعداد مجموعة من التقارير الدورية (أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، سنوية) ضمن نوعين من التقارير:

- **تقارير التصعيد:** تشمل التقارير التي يتم رفعها إلى المقام السامي، ومجلس الوزراء، واللجان التابعة لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى تقارير عملياتية من لوحة قياس مؤشرات أداء البرامج والمبادرات الوطنية.

- **التقارير الأساسية:** تشمل التقرير السنوي للرؤية، والتقارير التي يتم رفعها إلى مجلس الوزراء حول الموقف التنفيذي لمؤشرات الرؤية، وتقارير التغذية الراجعة لقياس أداء المؤسسات الحكومية.

• **آلية التصعيد إلى المستويات الأعلى:** حددت الوحدة مساراً واضحاً لتصعيد أية تحديات تواجهها البرامج والمبادرات والمشاريع الوطنية في كافة مراحلها، والعمل على معالجتها أولاً بأول وفق اجتماعات أو منصات ممنهجة لهذا الغرض، بدايةً بالسعي لمعالجة التحدي داخل المؤسسة، إلى تصعيده للمستويات الأعلى، مع وجود فترة زمنية محددة لهذه الآلية.



البرامج التمكينية والإسنادية

طوّرت الوحدة مجموعة من البرامج التمكينية والإسنادية لتسريع تحقيق مستهدفات المنظومة الشاملة لتحقيق الرؤية من المستوى الاستراتيجي إلى المستوى التنفيذي، وتتميز هذه البرامج بأن تطويرها يتم بحسب الحاجة؛ كأن يتم الاستعانة بها لتسريع إيجاد حلول للتحديات التي تعيق مسار التنفيذ، أو يتم اللجوء إليها للتركيز على متطلبات واحتياجات تؤثر على مسار التنفيذ.

البرامج التمكينية

هي برامج تنفيذية محدودة الأمد تهدف إلى تمكين المنظومة الشاملة والجهات عن طريق دعم تنفيذ المهام المطلوبة في حال ظهور تحديات أو ضعف الجاهزية أو ظهور احتياجات لمنظومة التنفيذ لا تتقاطع مع اختصاصات الجهات.

- **برنامج الدعم الاستراتيجي:** يهدف البرنامج إلى رصد التحولات العالمية المتسارعة ودراسة تأثيراتها على مسار تحقيق رؤية عُمان 2040 بما من شأنه ضمان توجيه بوصلة الرؤية للمسار الاستراتيجي الذي تنشده.
- **برنامج تحسين مؤشرات التنافسية:** يهدف لتعزيز تصنيف وتنافسية سلطنة عُمان في التقارير الدولية.
- **برنامج دعم الدراسات والبحوث:** يُعنى البرنامج بتقديم أوراق عمل تهدف لمساندة الجهود التطويرية والتنفيذية لأولويات الرؤية والبرامج الوطنية.
- **برنامج تطوير ودعم البرامج:** يركز على تطوير البرامج والقطاعات التي تستهدفها أولويات رؤية عُمان 2040.
- **برنامج دعم تبسيط الإجراءات ودعم تقنيات المستقبل:** يستهدف البرنامج تمكين المؤسسات من تسريع تنفيذ متطلبات تبسيط الإجراءات، ورفع كفاءة وجودة الإجراءات الحكومية.
- **برنامج المشاركة المجتمعية:** يهدف إلى تعزيز الوعي والمعرفة بالرؤية، والتأكيد على أهمية أدوار كافة فئات المجتمع والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذها.
- **البرنامج التواصلي للبرامج الوطنية (نتقدم بثقة):** يُعنى البرنامج بإبراز جهود البرامج الوطنية المنبثقة عن رؤية عُمان 2040 ومبادراتها ومشاريعها.

البرامج الإنسانية

هي برامج تهدف إلى توفير احتياجات مساندة للمنظومة الشاملة والجهات عن طريق توفير الموارد المالية والبشرية والأدوات والقدرات المطلوبة.

- **برنامج دعم مكاتب الرؤية:** يعنى البرنامج بتقديم الدعم والمساندة للجهات الحكومية لتعزيز فاعلية مكاتب الرؤية التابعة لها.
- **برنامج الشراكات الاستراتيجية:** يُعنى البرنامج بإيجاد شراكات استراتيجية بين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات التي ترتبط أعمالها بأهداف وتطلعات الوحدة.

المحور الثاني

الأولويات
الوطنية لرؤية
عُمان 2040



أولوية التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

التوجه الاستراتيجي	تعليمٌ شاملٌ وتعلّمٌ مستدام، وبحثٌ علميٌّ يقود إلى مجتمعٍ معرفي وقدرات وطنية منافسة
-----------------------	---

تهتم الأولوية بتطوير النظام التعليمي بجميع مستوياته من خلال التركيز على رفع جودة التعليم المدرسي والتعليم العالي، وتطوير المناهج والبرامج التعليمية، وإيجاد منظومة وطنية تُعنى بالموهوبين والمبدعين وأصحاب الأفكار الريادية، وتطوير البحث العلمي والابتكار.

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية	<ul style="list-style-type: none">• وزارة التربية والتعليم• وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار• وزارة العمل• جامعة السلطان قابوس• جامعة التقنية والعلوم التطبيقية• الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم• الأكاديمية السلطانية للإدارة• مؤسسات التعليم العالي الأخرى
---	--

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر الابتكار العالمي	2030 القيمة < 41.19 أو من أفضل 40 دولة 2040 القيمة < 51.98 أو من أفضل 20 دولة	2020 التصنيف: 84 القيمة: 26.5 2021 التصنيف: 76 القيمة: 29.4 2022 التصنيف: 79 القيمة: 26.8	تراجع ↓
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة المهارات	2030 القيمة < 76 أو من أفضل 20 دولة 2040 القيمة < 83.2 أو من أفضل 10 دول	2018 القيمة: 71.6 التصنيف: 36 2019 القيمة: 72 التصنيف: 38	ملاحظة: آخر إصدار للمؤشر كان في عام 2019 ولم يصدر في آخر 3 سنوات.
مؤشر تنافسية المواهب العالمية	2030 القيمة < 55.57 أو من أفضل 30 دولة 2040 القيمة < 62.63 أو من أفضل 20 دولة	2020 التصنيف: 43 القيمة: 49.63 2021 التصنيف: 48 القيمة: 51.30 2022 التصنيف: 60 القيمة: 43.00	تراجع ↓

*لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
تصنيف QS للجامعات (عدد الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)	2030 3 جامعات 2040 4 جامعات	2020 القيمة 1 2021 القيمة 1 2022 القيمة 1	ثبات في قيمة المؤشر خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
تصنيف QS للجامعات (متوسط ترتيب الجامعات العُمانية المدرجة ضمن أفضل 500 جامعة)	2030 من أفضل 300 جامعة 2040 من أفضل 300 جامعة	2021 التصنيف: 375 2022 التصنيف: 368 2023 التصنيف: 384	تراجع ↓

نماذج من الجهود المبذولة

- إصدار قانون التعليم العالي.
- إصدار قانون التعليم المدرسي.
- تطوير مبادرات لتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم وأنشطة البحث والتطوير العلمي.
- تشييد 42 مدرسة حكومية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- تشييد 49 مدرسة حكومية جديدة وتوسعة مبان أخرى واستكمال مرافقها.
- إنشاء جامعة التقنية والعلوم التطبيقية.
- تغطية معظم مدارس سلطنة عُمان بخدمات النطاق العريض السريع.

*لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية الصحة

نظامٌ صحيٌّ رائدٌ بمعايير عالمية

التوجه
الاستراتيجي

تُركز الأولوية على التوسّع في منظومة توفير الرعاية الصحية الشاملة والعادلة في مختلف محافظات سلطنة عُمان، والتوسع في التخصصات الطبية وزيادة عدد الكليات والمعاهد الصحية المتخصصة، وتقديم أفضل الخدمات الصحية بمعايير عالمية، مع التركيز على إيجاد نظام صحي يتسم باللامركزية والجودة والشفافية والعدالة والمساءلة.

- وزارة الصحة
- وزارة الثقافة والرياضة والشباب
- المجلس العُماني للاختصاصات الطبية

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة الصحة	2030 القيمة < 81.257 أو من أفضل 20 دولة	2020 التصنيف: 55 القيمة: 75	تحسن ↑
	2040 القيمة < 81.257 أو من أفضل 20 دولة	2021 التصنيف: 57 القيمة: 75.4	
		2023 التصنيف: 55 القيمة: 75.4	

*لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات						
سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة		القراءات السابقة للمؤشر	<p>تحسن ↑</p> <p>ملاحظة: يصدر المؤشر على فترات متباعدة بسبب بطء التغير فيه.</p>						
		<table border="1"> <tr> <td>64.7</td> <td>2019</td> </tr> <tr> <td>63.7</td> <td>2015</td> </tr> <tr> <td>62</td> <td>2010</td> </tr> </table>	64.7	2019	63.7	2015	62	2010	
64.7	2019								
63.7	2015								
62	2010								

نماذج من الجهود المبذولة

- رفد المنظومة الصحية بـ 11 مستشفى في مختلف الولايات والمحافظات مثل مستشفى السلطان قابوس في صلالة ومستشفى السويق ومستشفى خصب.
- تشييد مبنى متكامل لمختبرات الصحة العامة.
- زيادة عدد المجمعات والمراكز الصحية لكل 30 ألف نسمة من السكان.
- زيادة عدد المشروعات الصحية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.
- افتتاح مركز السلطان قابوس المتكامل لعلاج وبحوث أمراض السرطان.
- إنشاء مصانع أدوية جديدة.
- تقليص فترة انتظار المرضى للحصول على موعد جديد في العيادات الخارجية بالمستشفيات المرجعية.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية

مجتمعٌ معتزٌ بهويته وثقافته؛ وملتزمٌ بمواطنته

التوجه
الاستراتيجي

تركز الأولوية على تعزيز المواطنة وتجذير مفهومها لدى الشباب العُماني، وإيجاد مجتمع معرفي واع يحافظ على هويته، ويتمكّن من تقييم المعرفة ونقدها وتوظيفها وإنتاجها ونشرها، كما يمتلك المهارات التي تمكنه من مواكبة المستجدات المعرفية والمتغيرات التقنية.

- وزارة التربية والتعليم
- وزارة التعليم العالي
- وزارة الثقافة والرياضة والشباب
- وزارة الإعلام
- وزارة الداخلية
- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
- وزارة التراث والسياحة
- الادعاء العام
- هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة الأمن	2030 القيمة < 94.6 أو البقاء ضمن أفضل 5 دول	2018 القيمة: 94.6 التصنيف: 4	ملاحظة: لم يصدر المؤشر في السنوات الثلاث الأخيرة (2020 و2021 و2022).
مؤشر ليجاتم للازدهار - ركيزة رأس المال الاجتماعي	2030 القيمة < 60.062 أو من أفضل 20 دولة	2019 القيمة: 92.9 التصنيف: 6	ملاحظة: ثبات في قيمة المؤشر مع انخفاض في التصنيف.
	2040 القيمة < 94.6 أو البقاء ضمن أفضل 5 دول	2020 القيمة: 53.6 التصنيف: 78	
	2040 القيمة < 63.905 أو من أفضل 10 دول	2021 القيمة: 53.6 التصنيف: 84	
		2022 القيمة: 53.6 التصنيف: 88	

نماذج من الجهود المبذولة

- افتتاح متحف عُمان عبر الزمان.
- افتتاح متحف أمجاد عُمان.
- افتتاح مركز الشباب.
- إطلاق برنامج «نحن عمان».
- ارتفاع مطرد ومتسارع للأنشطة والمبادرات الثقافية والرياضية والشبابية، بما في ذلك إشهار أندية رياضية وثقافية في عدد من الولايات.
- حصول اللاعبين العُمانيين على العديد من الميداليات في المنافسات الإقليمية والقارية والعالمية، وفي مختلف المسابقات سواء الفردية أو الجماعية.
- الشروع في تنفيذ عدد من المبادرات في القطاع السياحي والتي تهدف إلى توظيف المفردات التراثية في المجال الاستثماري.

*لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.



أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية

حياة كريمة مستدامة للجميع

التوجه
الاستراتيجي

تركز الأولوية على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المحافظة على استدامة خدمات الرفاه الاجتماعي وجودتها كالخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر استدامة سبل العيش الكريم للأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.

- وزارة التنمية الاجتماعية
- وزارة الثقافة والرياضة والشباب
- وزارة الاقتصاد
- وزارة الداخلية (المحافظات)
- وزارة الصحة
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
- هيئة تنظيم الخدمات العامة

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التقدم الاجتماعي	2030 القيمة < 76.27 أو من أفضل 40 دولة	2020 القيمة: 66.75 التصنيف: 87 <hr/> 2021 القيمة: 67.3 التصنيف: 83 <hr/> 2022 القيمة: 67.7 التصنيف: 80	تحسن ↑
مؤشر التنمية البشرية	2030 القيمة < 0.871 أو من أفضل 30 دولة	2020 القيمة: 0.813 التصنيف: 60 <hr/> 2021 القيمة: 0.816 التصنيف: 54	تحسن ↑
مؤشر تنمية الشباب	2030 القيمة < 0.717 أو من أفضل 40 دولة	2016 0.611 99 <hr/> 2020 0.769 52	تحسن ↑ ملاحظة: يصدر المؤشر كل 3 إلى 4 سنوات، وكان آخر إصدار له في عام 2020.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة)	2030 زيادة بنسبة 40% 2040 زيادة بنسبة 90%	2020 القيمة: 7500.8 ر.ع التغير (%): -1.54% 2021 القيمة: 7653.4 ر.ع التغير (%): 0.10% 2022 القيمة: 7283.4 ر.ع التغير (%): -3.31%	<p>تراجع ↓</p> <p>ملاحظة: رغم تحسن الناتج المحلي الإجمالي في 2022 مقارنة بعام 2021 إلا أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة شهد تراجعاً وذلك بسبب الزيادة السكانية المطردة في 2022 مقارنة بمستوى عدد السكان في عام 2021، إذ بلغت نسبة الزيادة 9.6% مما أدى إلى تراجع المؤشر.</p>

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر / الملاحظات
معامل جيني (مسح نفقات ودخل الأسرة)	2030 القيمة: 0.31 2040 القيمة: 0.28	2010 القيمة: 0.31 2018 القيمة: 0.30	<p>تحسن ↑</p> <p>ملاحظة: يُحسب هذا المؤشر على فترات متباعدة بسبب بطء التغير. المستهدف في السنوات العشر الأولى هو الحفاظ على القيمة الحالية. قد تؤدي الإجراءات المالية الحالية إلى زيادة التفاوت في الدخل مما يشكل تحدياً لهذا المؤشر</p>

نماذج من الجهود المبذولة

- إرساء منظومة الحماية الاجتماعية.
- صدور وتفعيل نظام الأمان الوظيفي.
- تطبيق نظام الدعم الوطني للحد من تأثير رفع الدعم عن الوقود والكهرباء.
- تعزيز حجم الدعم المقدم لبرامج وزارة التنمية الاجتماعية المتعلقة بمعالجة الحالات المعسرة.
- توسيع قائمة السلع الغذائية الأساسية التي تخضع لضريبة القيمة المضافة بمعدل (0%) صفر بالمائة من 93 سلعة غذائية إلى 488 سلعة.
- تحمّل الحكومة لتكلفة ضريبة القيمة المضافة المفروضة على خدمتي الكهرباء والمياه لكافة المواطنين الذين يمتلكون حسابين أو أقل من الفئة السكنية.
- إنشاء صندوق وطني للحالات الطارئة للتعامل مع الحالات المدارية.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية

قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل

التوجه
الاستراتيجي

تم وضع هذه الأولوية انطلاقاً من الدور الفاعل للقيادة والإدارة الاقتصادية المستقرة في وضع السياسات المالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والصناعية وسياسات سوق العمل، وضمان التوافق فيما بينها بما يسهم في رسم الخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية وتنفيذها بنسق واضح في سياق التوجهات الاستراتيجية.

• اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء
• وزارة الاقتصاد

الجهات
ذات الصلة
المباشرة
بالأولوية

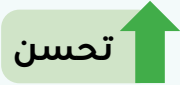
مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التنافسية العالمية	2030 القيمة < 71 أو من أفضل 30 دولة	2018 القيمة: 64.4 التصنيف: 47	ملاحظة: لم يصدر المؤشر في الأعوام الثلاثة الأخيرة (2020 و2021 و2022)، وآخر إصدار له كان في عام 2019.
	2040 القيمة < 76.6 أو من أفضل 20 دولة	2019 القيمة: 63.6 التصنيف: 53	

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر / الملاحظات
مؤشرات الحوكمة العالمية - الجودة التنظيمية	2030 القيمة < 1.23 أو من أفضل 30 دولة	2020 القيمة: 0.46 التصنيف: 70 من 214	تراجع ↓
توافر قيادة اقتصادية فعالة بحلول عام 202	2040 القيمة < 1.44 أو من أفضل 20 دولة	2021 القيمة: 0.33 التصنيف: 77 من 214	
<p>تم تحقيق المؤشر من خلال تعزيز دور اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء وتكليفها بالإشراف على البرامج الوطنية في محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة، ويسهم إنشاء وزارة الاقتصاد في تحقيق هذا المؤشر. ولكن لا تزال هناك جوانب تتطلب التحسين خاصة فيما يتعلق بضمان تكامل السياسات المالية والاقتصادية والنقدية، وتكامل أدوار الجهات ذات العلاقة، وسرعة وديناميكية اتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً على المتغيرات، بحيث يكون القطاع الخاص واثقاً من الالتزام بالسياسات الاقتصادية المعلنة، ومدركاً لطبيعة التحولات القادمة.</p>			
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2030 5% سنوياً	2020 -3.2%	تحسن ↑
	2040 5% سنوياً	2021 3.1%	
		2022 4.3%	
<p>ملاحظة: ارتفاع النمو السنوي للناتج المحلي الحقيقي في عامي 2021 و2022 يدل على التعافي الاقتصادي بشكل عام، ويرجع ذلك بشكل أساسي لتحسن أسعار النفط ومبادرات خطة التوازن المالي متوسطة المدى.</p>			

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
نسبة التضخم (مؤشر السعر للمستهلك)	2030 2% - 3% 2040 2% - 3%	2020 -0.9% 2021 1.5% 2022 2.8%	ملاحظة: سجل معدل التضخم خلال عامي 2021 و2022 ارتفاعاً ملحوظاً بسبب تأثير التعافي من جائحة كورونا ونقص الإمدادات وزيادة الطلب على السلع، ولكن لا زالت النسبة الحالية ضمن النطاق المستهدف في الرؤية وهو 2-3%.
نسبة عجز/ فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2030 لا يتجاوز 3% سنوياً 2040 لا يتجاوز 3% سنوياً	2020 -15.55% 2021 -3.61% 2022 2.7%	

نماذج من الجهود المبذولة

- إشراف اللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء على مجموعة من البرامج الوطنية المتعلقة بمحوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة.
- تحسّن المؤشرات المالية والاقتصادية وانعكاسه على مختلف القطاعات.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

اقتصادٌ متنوعٌ ومستدام؛ قائمٌ على التقنية والمعرفة والابتكار،
أطره متكاملة وتنافسيته متحققة، مستوعبٌ للثورات الصناعية،
ويحقق الاستدامة المالية

التوجه
الاستراتيجي

تهدف الأولوية إلى إيجاد اقتصاد تنافسي مبني على التنويع الاقتصادي، وتعزيز الاهتمام
بالتقنية والمعرفة والابتكار، وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء
التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

- وزارة الاقتصاد
- وزارة المالية
- وزارة الطاقة والمعادن
- وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
- وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- البنك المركزي العُماني

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التطوير الاقتصادي	2030 القيمة < 1.186 أو من أفضل 20 دولة	2020 القيمة: -0.27 التصنيف: 72	تحسن ↑
	2040 القيمة < 1.577 أو من أفضل 10 دول	2021 القيمة: -0.20 التصنيف: 73	
مؤشر جاهزية الشبكات	2030 القيمة < 5.4 أو من أفضل 20 دولة	2016 4.31 52	ملاحظة: توقف المؤشر بعد عام 2016.
	2040 القيمة < 5.6 أو من أفضل 10 دول		
الجاهزية لمستقبل الإنتاج - محركات الإنتاج الجاهزية لمستقبل الإنتاج - هيكل الإنتاج	2030 المحركات: من أفضل 20 دولة الهيكل: من أفضل 20 دولة	2018 القيمة: 69 التصنيف: 45	ملاحظة: تم احتساب المؤشر لسنة واحدة فقط ثم توقفت المنظمة عن إصداره.
	2040 المحركات: من أفضل 10 دول الهيكل: من أفضل 10 دول		

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي	<p>2030</p> <p>القطاع النفطي: 16.1%</p> <p>غير النفطي: 83.9%</p> <hr/> <p>2040</p> <p>القطاع النفطي: 8.4%</p> <p>غير النفطي: 91.6%</p>	<p>2020</p> <p>26.5%</p> <p>78.2%</p> <hr/> <p>2021</p> <p>32.7%</p> <p>70.2%</p> <hr/> <p>2022</p> <p>34.4%</p> <p>68.3%</p>	<p>تراجع ↓</p> <p>ملاحظة:</p> <p>هناك تراجع في نسب مساهمة القطاعات غير النفطية نظراً لارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى زيادة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.</p>
نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	<p>2030</p> <p>7% - عجز</p> <hr/> <p>2040</p> <p>1.5% - عجز</p>	<p>2020</p> <p>-16.21%</p> <hr/> <p>2021</p> <p>-4.86%</p>	<p>تحسن ↑</p>
الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	<p>2030</p> <p>34%</p> <hr/> <p>2040</p> <p>25%</p>	<p>2020</p> <p>44.3%</p> <hr/> <p>2021</p> <p>36.6%</p> <hr/> <p>2022</p> <p>30.2%</p>	<p>تحسن ↑</p>

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان/ القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
الإيرادات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	2030 15% 2040 18%	2020 9.27% 2021 8.71% 2022 7.5%	تراجع ↓
نسبة إجمالي الدَّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	2030 لا يتجاوز 60% 2040 لا يتجاوز 60%	2020 67.7% 2021 61.0% 2022 40.0%	تحسن ↑

نماذج من الجهود المبذولة

- خفض المديونية العامة على الدولة، ومديونية الشركات الحكومية.
- تحسن مستويات التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان والإبقاء على النظرة المستقبلية الإيجابية.
- رفع مساهمة جهاز الاستثمار العُماني في رفد موازنة الدولة.
- افتتاح عدد من المشروعات الاقتصادية في قطاعات التنويع الاقتصادي.
- استمرار الإنفاق الرأسمالي للشركات الحكومية في قطاعات السياحة واللوجستيات والطيران والتكنولوجيا والتعدين والخدمات والغذاء.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية سوق العمل والتشغيل

سوق عمل جاذب للكفاءات، ومتفاعل، ومواكب للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية

التوجه الاستراتيجي

تركز الأولوية على إيجاد سوق عمل بقوى بشرية ذات مهارات وإنتاجية عالية، وثقافة عمل إيجابية، وأن يكون جاذباً للكفاءات والقوى العاملة الماهرة ضمن سياسات استقطاب واضحة المعالم والمعايير؛ وفق منظومة تشغيل وتأهيل وترقيات وحوافز مبنية على الكفاءة والإنتاجية وتذكي روح المبادرة والابتكار.

- وزارة العمل
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

الجهات ذات الصلة المباشرة بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص	2030 81%	2020 56.8%	تحسن ↑
	2040 83%	2021 58.0%	
		2022 65.0%	

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
معدل نمو إنتاجية العمالة	2030 2% - 1%	2020 -3.7%	ملاحظة: تذبذب في معدل المؤشر، ويعود ذلك إلى التغيرات في أسعار النفط، والتغير في مجموع القوى العاملة خلال جائحة كورونا وبعد الجائحة.
	2040 2% - 3%	2021 3.4%	
		2022 -10.3%	
حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص	2030 35%	2021 12.4%	تراجع ↓
	2040 40%	2022 8.4%	

نماذج من الجهود المبذولة

- ربط الباحث عن العمل (الطلب) والوظائف (العرض) وفق منظومات متكاملة.
- تشجيع تمويل البرامج الخاصة بزيادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تفعيل صندوق الأمان الوظيفي والشروع في استفادة المنهية خدماتهم من المنح التي يقدمها.
- إدراج أنظمة جديدة في توظيف القوى الوطنية في الوحدات الحكومية.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

قطاع خاص مُمكن يقود اقتصاداً تنافسياً ومندمجاً مع الاقتصاد العالمي

التوجه
الاستراتيجي

تركز الأولوية على تعزيز قيم التنافسية، وتطوير بيئة الأعمال، وإعطاء القطاع الخاص دور الريادة، وتمكينه من تسيير عجلة التنمية الاقتصادية المتوازنة، مع الاهتمام بتعميق سوق رأس المال، وتوفير التمويل المستدام اللازم وفق أنماط تمويل مبتكرة لإقامة المشاريع الإنتاجية وخصوصاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- وزارة المالية
- وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
- وزارة الاقتصاد
- وزارة الخارجية
- الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
- الهيئة العامة لسوق المال
- الأمانة العامة لمجلس المناقصات
- هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- البنك المركزي العماني

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	2030 القيمة < 79.58 أو من أفضل 20 دولة	2018 71 67.2 2019 78 67.19 2020 70 68	ملاحظة: تم إيقاف المؤشر في 2021 من البنك الدولي.
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم	2030 القيمة < 7.36 أو من أفضل 50 دولة	2020 64.60 71 2021 56.6 108 2022 58.5 95	تحسن ↑
مؤشر تركّز المنتجات الصادرة	2030 القيمة > 0.123 أو من أفضل 30 دول	2020 0.387 2021 0.306	تحسن ↑
مؤشر تركّز الأسواق	2030 القيمة < 0.07 أو من أفضل 30 دولة	2016 0.26	ملاحظة: توقف المؤشر بعد عام 2016.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	2030 25% 2040 22%	2020 15.7% 2021 13% 2022 10.5%	تراجع ↓
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر (صافي التدفقات) إلى الناتج المحلي الإجمالي	2030 7% 2040 10%	2020 2.9% 2021 10.3% 2022 4.2%	تراجع ↓

نماذج من الجهود المبذولة

- افتتاح صالة «استثمر في عُمان».
- إطلاق صندوق عُمان المستقبل.
- تفعيل برنامج «إقامة مستثمر» للإقامة الطويلة في سلطنة عُمان.
- إطلاق برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة.
- العمل على مشاريع استثمارية واعدة كمشروع جبال خف لإنتاج النفط والغاز، ومصنع عُمان للمسبوكات المترابطة، وتشغيل حقل مبروك للغاز، وحقل بساط، ومصنع وقود البيوديزل، ومشروع سكة الحديد الرابط بين صحار وإمارة أبوظبي، وإنشاء مصنع لإنتاج ثاني أكسيد التيتانيوم في المنطقة الحرة بصحار، ومشروع استزراع التونة ذات الزعانف الصفراء وغيرها من المشاريع.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.



أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة

تنميةً شاملةً جغرافياً تتبع نهجاً لا مركزياً، وتطورُ عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدامُ مستدام للأراضي

التوجه
الاستراتيجي

تركز الأولوية على تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات العُمانية، مع الاهتمام بإيجاد مدن ذكية ومستدامة نابضة بالحياة وريف حيوي بجودة عمرانية عالية تلبى الاحتياجات المتعلقة بالمعيشة والعمل والترفيه.

- وزارة الإسكان والتخطيط العمراني
- وزارة الداخلية
- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
- هيئة تنظيم الخدمات العامة

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	تحليل المؤشر
اللامركزية القائمة بحلول عام 2022	تمثل اللامركزية أحد مناهج الإدارة المحلية، ويساهم تطبيق نهج اللامركزية في منح المجالس البلدية بالمحافظات والبلديات والقطاعات الخدمية المزيد من الصلاحيات مما سيؤدي إلى تحسين مستوى الخدمات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية.
تنفيذ نظام التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية بحلول عام 2022	تم إدراج التسلسل الهرمي للتجمعات السكانية في المحافظات في الاستراتيجية العمرانية الشاملة والاستراتيجيات العمرانية الإقليمية الصادرة عن وزارة الإسكان والتخطيط العمراني، وتم اعتمادها من مجلس الوزراء.

نماذج من الجهود المبذولة

- تدشين مدينة السلطان هيثم.
- صدور نظام المحافظات وضم البلديات لمكاتب المحافظين.
- التوجيهات السامية بإضافة مشاريع تنمية إلى المشاريع المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة بما يزيد عن 650 مليون ريال عماني.
- التوجيهات السامية برفع المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية المحافظات من 10 ملايين ريال عماني إلى 20 مليون ريال عماني لكل محافظة.
- تنفيذ مبادرات تسهم في تعزيز الاستثمار في قطاعي التطوير العقاري والخدمات البلدية.

*لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية البيئة والموارد الطبيعية

نظم إيكولوجية فعالة؛ متزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة
مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني

التوجه
الاستراتيجي

تركز الأولوية على إيجاد بيئة تحقق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية،
والاستخدام المستدام للموارد والثروات الطبيعية واستثمارها بما يكفل تحقيق قيمة
مضافة عالية، والاهتمام أيضاً بالطاقة المتجددة، والاقتصاد الأخضر.

- وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه
- وزارة الطاقة والمعادن
- وزارة الاقتصاد
- هيئة البيئة
- هيئة الطيران المدني
- هيئة تنظيم الخدمات العامة

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر الأداء البيئي	<p>2030 القيمة < 65.46 أو من أفضل 40 دولة</p> <p>2040 القيمة < 74.69 أو من أفضل 20 دولة</p>	<p>2018 51.32 116</p> <hr/> <p>2020 38.5 110</p> <hr/> <p>2022 30.7 149</p>	<p>تراجع ↓</p> <p>سبب التراجع هو تغير في منهجية احتساب المؤشرات الفرعية، وتغير عددها من 32 إلى 40 مؤشر، وتغير أوزانها، وإنشاء هدف استراتيجي منفصل لتغير المناخ بوزن 38% من إجمالي وزن المؤشر.</p>
الناتج المحلي لكل وحدة من استخدام الطاقة	<p>2030 القيمة < 14.57 أو من أفضل 20 دولة</p> <p>2040 القيمة < 17.3 أو من أفضل 10 دول</p>	<p>2015 6.92 97</p>	<p>ملاحظة: لا توجد بيانات لسلطنة عُمان في هذا الشأن بالبنك الدولي منذ 2015.</p>
مؤشر عُمان للمياه	<p>2030 550 - 600 مليون متر مكعب/شخص</p> <p>2040 650 - 700 مليون متر مكعب/شخص</p>	<p>2020 473.6</p> <hr/> <p>2021 487.7</p> <hr/> <p>2022 513</p>	<p>تحسن ↑</p>

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة	2030 20% 2040 35% - 39%	2020 0% 2021 2% 2022 4%	تحسن ↑

نماذج من الجهود المبذولة

- تدشين مركز عُمان للهيدروجين.
- قيام شركة هيدروجين عُمان بتوقيع اتفاقيات للاستثمار في إنتاج الهيدروجين الأخضر.
- تنفيذ مجموعة من مشاريع الطاقة المتجددة.
- إنشاء البرنامج الوطني للحياد الصفري.

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية التشريع والقضاء والرقابة

منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص،
وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة

التوجه
الاستراتيجي

تتطلع الأولوية إلى أن تكون سلطنة عُمان ضمن أفضل دول العالم في مجال تطبيق معايير سيادة القانون، ومركزاً دولياً للوسائل البديلة للقضاء، ويتم ذلك من خلال بناء منظومة متكاملة من التشريعات، والاهتمام ببناء كفاءات وطنية تشريعية وقضائية ورقابية متخصصة ومؤهلة تحقق الثقة وتعمل في بيئة جاذبة.

- وزارة العدل والشؤون القانونية
- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
- المجلس الأعلى للقضاء
- الادعاء العام

الجهات ذات
الصلة المباشرة
بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر مدركات الفساد	2030 القيمة < 63 أو من أفضل 30 دولة	2020 54.0 49	تراجع ↓
	2040 القيمة < 73 أو من أفضل 20 دولة	2021 52.0 56	
		2022 44.0 69	

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع
على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر التنافسية العالمية - ركيزة استقلال القضاء	2030 القيمة < 6.446 أو من أفضل 5 دول	2018 5.7 18	ملاحظة: لم يتم احتساب سلطنة عُمان في المؤشر خلال عامي 2020 و2021 بسبب جائحة كوفيد-19.
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال - جودة عملية التقاضي	2030 القيمة < 13 أو من أفضل 20 دولة	2020 7.5	ملاحظة: تم إيقاف المؤشر من البنك الدولي.
مؤشرات الحوكمة العالمية - التعبير والمساءلة	2030 القيمة < 0.88 أو من أفضل 50 دولة	2019 -1.04 168	تراجع ↓
	2040 القيمة < 1.14 أو من أفضل 30 دولة	2020 -1.15 173	
		2021 -1.19 174	

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

نماذج من الجهود المبذولة

- إنشاء المجلس الأعلى للقضاء والتعديلات التي طرأت بموجبه.
- إصدار النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم 2021/6.
- تنفيذ مشاريع ومبادرات تهدف لتحسين وتبسيط الإجراءات الحكومية المرتبطة بمنظومة التشريعات والقضاء.
- تطوير مبادرات متنوعة لتحسين المنظومة القضائية والعدلية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء.

*لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أولوية حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

جهاز إداري مرّن، مبتكر، صانع للمستقبل، وقائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة

التوجه
الاستراتيجي

تركز الأولوية على بناء جهاز إداري يتصف بالإنتاجية ويتسم بدرجة عالية من المرونة والفعالية، كما تركز على قيام مؤسسات الدولة بتقديم خدماتها بجودة عالية مع التكامل مع بعضها البعض، وتهدف الأولوية إلى إيجاد معايير تنافسية واضحة لشغل المناصب القيادية في القطاع الحكومي والمؤسسات التابعة له، وإيجاد آليات كفؤة لتحفيز الإنتاجية تقوم على مكافأة المنتجين ومحاسبة المقصرين وإفساح المجال للمبدعين.

• جميع الجهات الحكومية

الجهات ذات الصلة
المباشرة بالأولوية

مؤشرات الأولوية في وثيقة الرؤية

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشر تطوير الحكومة الالكترونية	2030 القيمة < 0.8301 أو من أفضل 20 دولة	2021 0.7749 50	تحسن ↑
	2040 القيمة < 0.8783 أو من أفضل 10 دول	2022 0.7834 50	

* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المؤشر	المستهدف 2040/2030	تصنيف سلطنة عُمان / القيمة	حركة المؤشر/ الملاحظات
مؤشرات الحكومة العالمية - الكفاءة الحكومية	2030 القيمة < 1.26 أو من أفضل 30 دولة	2020 0.14 88	تراجع ↓
مؤشرات الحكومة العالمية - سيادة القانون	2030 القيمة < 1.2 أو من أفضل 30 دولة	2020 0.62 60	تراجع ↓
	2040 القيمة < 1.8 أو من أفضل 10 دول	2021 -0.12 108	
	2040 القيمة < 1.8 أو من أفضل 10 دول	2021 0.41 76	

نماذج من الجهود المبذولة

- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة.
- إنشاء وحدة قياس أداء المؤسسات الحكومية تتبع جلالة السلطان.
- تطبيق منظومة الإجابة المؤسسية.
- تفعيل مبادرات تبسيط الخدمات الحكومية ورقمنتها.
- إنشاء مكاتب للرؤية في مختلف الجهات الحكومية المعنية.

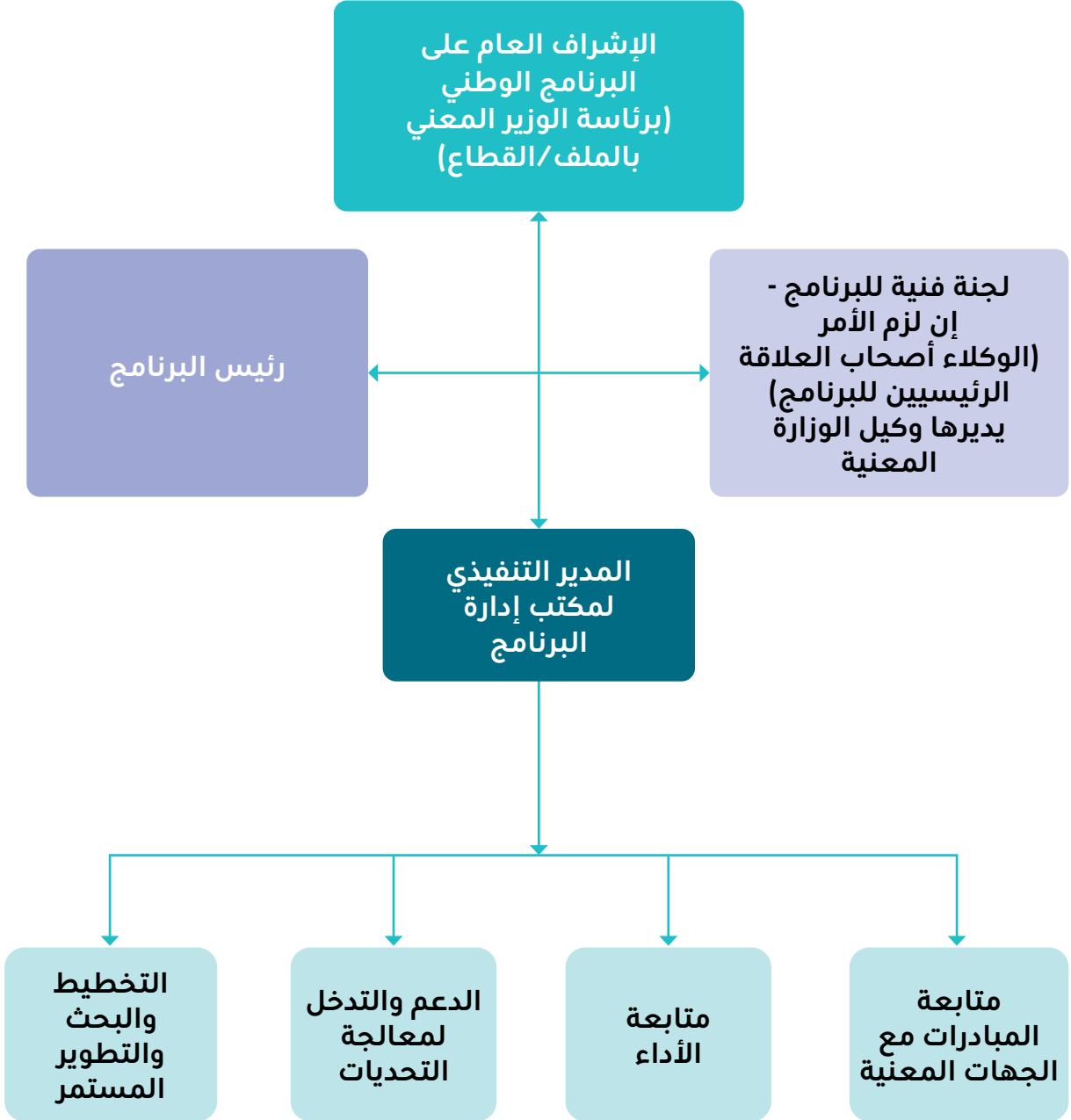
* لتفاصيل المؤشرات والجهود المبذولة في الأولويات، يمكنكم الاطلاع على النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

المحور الثالث

البرامج الوطنية

البرامج الوطنية

البرامج الوطنية هي برامج مكثفة قصيرة أو متوسطة المدى تُصاغ بناءً على متطلبات المرحلة وأهداف خطط التنمية الخمسية؛ وتعد بمثابة محركات رئيسية لتسريع تنفيذ أولويات رؤية عُمان 2040، حيث يأتي إطلاق هذه البرامج بمباركة سامية أو بموافقة من مجلس الوزراء الموقر، ولكل برنامج منها إدارة تنفيذية متفرغة، وموازنة تشغيلية مستقلة، وفرق عمل متخصصة.



البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي "استدامة"

الهدف العام للبرنامج

استمرارية التركيز على تحسين وضع المالية العامة للدولة وجعل القطاع المالي ممكناً رئيسياً لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، عن طريق رفع معدل التنافسية في القطاع وتوفير خيارات تمويلية مناسبة لمختلف الفئات، مع توسيع حجم سوق التمويل لاستيعاب التحولات القادمة في القطاعات الاستثمارية والاقتصادية.

الوزير المشرف على البرنامج: أمين عام وزارة المالية

أبرز المبادرات والمشاريع

يعمل البرنامج على مسارين: المسار الأول يركز على استكمال مبادرات الاستدامة المالية العامة والإشراف على تنفيذها (مراجعة السياسات والقواعد المالية، رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، تحديث منظومة الحماية الاجتماعية، تعزيز الإدارة المالية، تعزيز الإيرادات غير النفطية). أما المسار الثاني فيركز على تطوير القطاع المالي بشقيه القطاع المصرفي وقطاع سوق رأس المال، عن طريق تنفيذ مبادرات تهدف إلى نمو الخيارات التمويلية وتعزيز كفاءة الإقراض والمرونة المصرفية وزيادة حجم وسيولة السوق ورفع كفاءة وتنافسية الخدمات المالية. كما سيتضمن البرنامج مجموعة من المبادرات التمكينية بما فيها تطوير المنظومة القانونية والتشريعية والكوادر البشرية وبيئة الخدمات وتعزيز الثقافة المالية.

ومن أبرز مبادرات البرنامج:

- 1- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي.
- 2- تعزيز الثقافة المالية.
- 3- تطبيق نظام الملاءة المالية كمعيار لاستحقاق الأفراد والمؤسسات للخيارات التمويلية.

البرنامج الوطني للتشغيل "تشغيل"

الهدف العام للبرنامج

إيجاد حلول مستدامة لتوفير فرص عمل في كافة قطاعات الدولة ولسد الفجوة المعرفية والمهارية، وذلك ما يتطلبه سوق العمل لضمان جاهزية الباحثين عن عمل للتوظيف الفوري.

*لتفاصيل مبادرات ومشاريع البرامج الوطنية، يمكنكم الاطلاع على
النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير العمل

أبرز المبادرات والمشاريع

يعمل البرنامج على تطوير ومتابعة تنفيذ العديد من المبادرات لتحقيق مستهدفاته، من أبرزها:

- 1- منصة الإرشاد المهني والتوجيه الوظيفي (منصة خطى).
- 2- منصة تكاملية تربط العرض والطلب لمنظومة التشغيل (منصة مرصد).
- 3- حزمة دعم وتحفيز أصحاب العمل الحر.
- 4- رفع نسبة التوطين النوعي في المصانع العاملة في المناطق الصناعية (مدائن).
- 5- مبادرة المعسكرات التقنية.
- 6- معسكرات التجارة الالكترونية.

البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات "نzdهر"

الهدف العام للبرنامج

تمكين سلطنة عُمان لتصبح وجهة تنافسية للاستثمار وبيئة أعمال نشطة في منظومة التجارة العالمية من خلال تطوير شراكات استثمارية بين سلطنة عُمان ومجتمع الأعمال المحلي والدولي.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

أبرز المبادرات والمشاريع

يعمل البرنامج وفق مسارين رئيسيين: الأول هو القطاعات الاستثمارية، والثاني هو بيئة الأعمال.

القطاعات الاستثمارية: يستهدف البرنامج بناء محفظة استثمارية متنوعة للقطاعات الاقتصادية والإشراف على تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في بناء اقتصاد مستدام.

*لتفاصيل مبادرات ومشاريع البرامج الوطنية، يمكنكم الاطلاع على
النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

أبرز المبادرات والمشاريع:

- 1- مدينة المطار.
- 2- مشروع جندال للحديد الأخضر.
- 3- مدينة يتي المستدامة.
- 4- مشروع الغيزين للنحاس.
- 5- توسعة مشروع دواجن ظفار.
- 6- استزراع الروبيان بالجازر.

بيئة الأعمال: يُعنى هذا المسار بالتخطيط الاستثماري ودراسة التحديات التي تواجهها المنظومة الاستثمارية.

أبرز المبادرات والمشاريع:

- 1- صالة استثمار في عُمان.
- 2- فريق التفاوض الوطني.
- 3- تأطير الفرص الاستثمارية.
- 4- الخارطة الاستثمارية.

البرنامج الوطني للتنوع الاقتصادي "تنوع"

الهدف العام للبرنامج

استكمال بناء قاعدة تنوع للهياكل الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية وتعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير الاقتصاد

أبرز المبادرات والمشاريع

تم العمل خلال المرحلة الأولى للبرنامج (يوليو 2022 - يناير 2023) على دراسة وتطوير

*لتفاصيل مبادرات ومشاريع البرامج الوطنية، يمكنكم الاطلاع على
النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

- العديد من المبادرات التخطيطية في التنوع الاقتصادي، ومن أبرزها:
- 1- مقارنة معيارية لنماذج عالمية في التنوع الاقتصادي لقطاعات التنوع الاقتصادي
 - 2- تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي والتعقيد الاقتصادي
 - 3- دراسة العلاقات التشابكية بين القطاعات الاقتصادية باستخدام جداول المدخلات والمخرجات
 - 4- الإطار العام للسياسات (العامة أو القطاعية)
 - 5- الإطار العام لاستراتيجية المهارات
 - 6- خطة الوصول للأسواق
 - 7- خطة البنية الأساسية
 - 8- الإطار العام لحزم مؤشرات أداء قطاعات التنوع الاقتصادي

برنامج التحول الرقمي الحكومي

الهدف العام للبرنامج

تمكين القطاع الحكومي في مجال التحول الرقمي لإيجاد جهاز مبتكر يقدم خدمات ذكية ذات جودة عالية وإجراءات استباقية وتجربة رقمية متميزة، ويعظم الفائدة من التقنيات المتقدمة للتخطيط والتنظيم والمتابعة المحكمة وتحسين الإنتاجية.

الوزير المشرف على البرنامج: وزير النقل والاتصالات وتقنية المعلومات

أبرز المبادرات والمشاريع

تم تحديد أربعة مسارات عملية تساعد في تحقيق أهداف البرنامج هي:

المسار الأول: التميز في الخدمات الرقمية.

المسار الثاني: الكفاءة في البنية الأساسية والحلول الرقمية.

المسار الثالث: تمكين القدرات الوطنية وإدارة التغيير.

المسار الرابع: المشاركة المجتمعية وتعزيز الوعي بالخدمات الالكترونية.

*لتفاصيل مبادرات ومشاريع البرامج الوطنية، يمكنكم الاطلاع على
النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

- وفيما يلي أبرز مبادرات ومشاريع البرنامج:
- 1- مشروع رقمنة الخدمات الحكومية الأساسية ذات الأولوية
 - 2- مشروع تطوير البنى الأساسية الرقمية للمؤسسات الخدمية
 - 3- مشروع البوابة الموحدة للخدمات الالكترونية
 - 4- برنامج تمكين القدرات الوطنية في القطاع الحكومي في التحول الرقمي
 - 5- مشروع تطوير الحلول الرقمية المشتركة للتخطيط المؤسسي
 - 6- مبادرة منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية
 - 7- مبادرة تصنيف وفهرسة الخدمات الحكومية
 - 8- مبادرة المنصة الرقمية للبيانات المفتوحة
 - 9- مبادرة تسريع التكامل الرقمي الحكومي
 - 10- مبادرة تأسيس المركز الرقمي للسجلات الإدارية الوطنية

البرنامج الوطني للحياد الصفري

الهدف العام للبرنامج

وصول سلطنة عُمان إلى الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050.

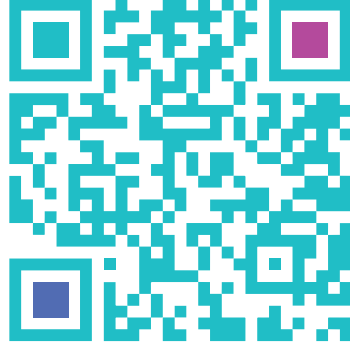
الوزير المشرف على البرنامج: وزير الطاقة والمعادن

أبرز المبادرات والمشاريع

- يتابع البرنامج مخرجات مختبر إدارة الكربون، والتي تتوزع على عدة قطاعات وهي الطاقة (الكهرباء)، والطاقة (النفط والغاز)، والصناعة، والمدن والمباني، والنقل، والبيئة والاقتصاد، ومن أبرز مبادرات ومشاريع البرنامج:
- 1- إنشاء منصة وطنية موحدة لجرد انبعاثات غازات الدفيئة.
 - 2- أنظمة البناء والمتطلبات الفنية «كود البناء العماني».
 - 3- إطلاق مشروع العدادات الذكية.
 - 4- إطلاق مشروع الحد من غازات الدفيئة.
 - 5- توفير حزم تشجيعية لاستخدام السيارات الكهربائية.
 - 6- إعداد الدراسة الاستشارية المتعلقة بالتحول الشامل إلى الاقتصاد الأخضر في سلطنة عُمان.

* لتفاصيل مبادرات ومشاريع البرامج الوطنية، يمكنكم الاطلاع على
النسخة التفصيلية للتقرير عبر رمز QR في الصفحة الأخيرة.

للاطلاع على النسخة التفصيلية
لتقرير رؤية عُمان 2040،
يمكنكم مسح رمز QR أدناه:



  @2040_om

